

اقتصاد

الوزارة بمشروعها الجديد تخلق بيئة استثمارية غير مشجعة وتعرقل حياة المواطنين

كلام وزارة المالية مخالف للواقع وبعيد عن المنطق ومشروع قانون البيوع العقارية سيزيد الفساد والأضرار

مجلس الوزراء رفض المشروع قبل الأزمة لصعوبة تطبيقه فكيف سيطبق حالياً؟

استفتاء ضريبة ريع العقارات ولأسباب أخرى. وقالت المصادر: إن وزير المالية تكلم بشكل مخالف للواقع وأصبح الفساد ومكافحته شائعة تعلق عليها كل الأخطاء أو مبررات أعمال ليس لها في الواقع أي مبرر منطقي. يشار إلى أن مشروع القانون سيقسم المناطق إلى جيدة ومتوسطة وضعيفة، ما آثار بذلك العديد من التساؤلات حول ذلك، أهمها ليست الأسعار الراضجة سيرفعها أشخاص وهل إدخال هذه الأرقام بنظام معلوماتي رقمي سيغني صفة التقدير الشخصي منها.

ورأت المصادر أنه مجرد كلام يبراه به تجميل الأخطاء ليس إلا، متسائلة هل استطاعت وزارة المالية أتمتة أسبست أعمالها حتى تتكلم عن أتمتة قانون جديد؟

وأضافت: رغم كل العيوب الموجودة في مشروع القانون إلا أن وزير المالية مستنير بباطء دروس عن كيفية تكليف الشركة القابضة ضريبياً ومتى تخضع للضريبة ومتى لا تخضع علماً أن التساؤل يدور حول شركة تلك عقارات وساهمت بالجزء الأكبر بحصتها براس المال على شكل حصة عينية، متسائلة هل تم استيلاء الضرائب على هذه الحصص كما أنه هل تم تقدير عقاراتها وهل سددت رسم الطابع على حصتها براس المال؟

وبعد الحديث عن إلغاء الهيئة العامة للضرائب حذرت المصادر من هذه الخطوة باعتبار أنها ستعبد العمل الضريبي في سورية إلى وضع سيئ جداً وستخلق بلبله بين العاملين والمكلفين فكان لابد من تفعيلها لأنها جهة متخصصة بإدارة الضرائب والرسوم في سورية لا اللجوء إلى إغائها والسؤال المشروع هلصحت من هذا الإجراء غير الجبر، وخصوصاً أنه كيف تريد زيادة إيرادات الدولة وتعمد إلى إلغاء الهيئة المؤكل إليها تحصيل هذه الإيرادات بشكل شخصي فأين المنطق بذلك!!؟

وهنا لابد من الإشارة إلى الدعوات حول التركيز على مصادر الدخل الحقيقية واستيلاء الضرائب الواجبة عليها وأن يعمد إلى وضع أسس للضرائب ولو جزئياً على التهرب الضريبي، وهذا لا يعني مطلقاً أننا ضد أي تعديل تشريعي واقعي وعادل يحقق إيرادات للخزينة ولكن مع التركيز على الهدف الحقيقي لمصادر الدخل وهذا كغالب زيادة الإيرادات بشكل كبير، وإذا كان تطبيق قانون الضريبة الموحد كما قال وزير المالية في وقت سابق غير إلى الممكن تطبيقه في ظل الأزمة فكيف إذا يمكن تطبيق قانون البيوع العقارية في ظل الأزمة.



إلغاء الهيئة العامة للضرائب سيدفع بالعمل الضريبي لوضع سيئ

جنوا أرباحاً طائلة ولم يسدوا أي ضرائب وتهربوا منها بطرق معروفة دفعها إلى تشميل البيوع العقارية كلها للمواطن، وأضاف المصادر: إذا كان الهدف هو تصويب للضرائب المفروضة فيمكن تعديل نسب الضريبة الواردة بالقانون رقم ٤١ بشكل مدروس وواقعي، مؤكدة أن الوزارة رفعت مشروع القانون المشار إليه منذ عدة سنوات إلى مجلس الوزراء إلا أنه رده إليها لصعوبة تطبيقه، علماً أن الأوامر التي سبقت الأزمة كانت سنوات استقرار فكيف إذا في هذه الظروف يمكن نجاح هذا المشروع.

في حال صدوره إلى أساليب متعددة للتحايل على هذا القانون عبر بيوع غير رسمية أو إجراء عقود تأجير لمدة «٩٩» سنة. وأضاف المصادر: إذا كان الهدف هو تصويب للضرائب المفروضة فيمكن تعديل نسب الضريبة الواردة بالقانون رقم ٤١ بشكل مدروس وواقعي، مؤكدة أن الوزارة رفعت مشروع القانون المشار إليه منذ عدة سنوات إلى مجلس الوزراء إلا أنه رده إليها لصعوبة تطبيقه، علماً أن الأوامر التي سبقت الأزمة كانت سنوات استقرار فكيف إذا في هذه الظروف يمكن نجاح هذا المشروع.

ومن هذا المنطلق فإنه من الأولى على وزارة المالية التركيز على العقارات التجارية والتي هي عادة تقع في مراكز المدن والبلدات والتي هي مصدر الضريبة الأكبر لا العقارات السكنية أو الأراضي التي هي أغلبها أراضي زراعية، وخصوصاً أنه لا يوجد بالفقه الضريبي ضريبة على بيع عقار سكني لأن بيع العقار السكني عملية مدنية لا تخضع للضريبة «ما دام مسدد عنه الربع السنوي» إلا إذا امتنها شخص وأصبح مبراساً للمهنة.

ويبدو أن عجز وزارة المالية عن تكليف تجار العقارات الذين

٤١ وفرض ضرائب جديدة ليس بنوعها بل بقيمها وأسس استيفائها. وحجة الوزارة أيضاً أن الأسعار الراضجة لا تعتمد إلا عند البيع وليس لها أثر في تحديد مستوى الأسعار سواء بالارتفاع أو بالهبوط وأيضاً هذا غير صحيح لأن مجرد فرض ضريبة على العقارات سيؤدي بشكل تلقائي إلى ارتفاع أسعار العقارات ولا يمكن وضع ضوابط للأسعار الراضجة لأنها متحركة بشكل سريع، ما يجب تحذير كل العنيين أن هذا التشريع إذا صدر سيؤدي إلى الكثير من الأضرار.

وبيئت المصادر أن مشروع القانون سيساهم حتماً في زيادة أسعار العقارات من دون استثناء وهذا سيؤدي بشكل خاص إلى زيادة تكلفة العقارات «الأراضي» المعدة للبناء لأن تكلفة الأراضي ستزداد وستعكس ذلك على قيم الأبنية السكنية والمباني العالمية لكلفة الأرض من البناء هي بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة وخصوصاً أننا مقبلون على مرحلة إعادة الإعمار. وبناء على هذا الكلام فإنه سيساعد هذا المشروع على نشوء عشوائيات جديدة وتضخم القائمة نتيجة فرق الأسعار التي ستلمس بين المناطق المنظمة والمخالفة، ما سيدفع المواطنين

٤١ وفرض ضرائب جديدة ليس بنوعها بل بقيمها وأسس استيفائها. وحجة الوزارة أيضاً أن الأسعار الراضجة لا تعتمد إلا عند البيع وليس لها أثر في تحديد مستوى الأسعار سواء بالارتفاع أو بالهبوط وأيضاً هذا غير صحيح لأن مجرد فرض ضريبة على العقارات سيؤدي بشكل تلقائي إلى ارتفاع أسعار العقارات ولا يمكن وضع ضوابط للأسعار الراضجة لأنها متحركة بشكل سريع، ما يجب تحذير كل العنيين أن هذا التشريع إذا صدر سيؤدي إلى الكثير من الأضرار.

وبيئت المصادر أن مشروع القانون سيساهم حتماً في زيادة أسعار العقارات من دون استثناء وهذا سيؤدي بشكل خاص إلى زيادة تكلفة العقارات «الأراضي» المعدة للبناء لأن تكلفة الأراضي ستزداد وستعكس ذلك على قيم الأبنية السكنية والمباني العالمية لكلفة الأرض من البناء هي بين ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة وخصوصاً أننا مقبلون على مرحلة إعادة الإعمار. وبناء على هذا الكلام فإنه سيساعد هذا المشروع على نشوء عشوائيات جديدة وتضخم القائمة نتيجة فرق الأسعار التي ستلمس بين المناطق المنظمة والمخالفة، ما سيدفع المواطنين

الوطن

رأت مصادر عقارية متخصصة أن مشروع قانون البيوع العقارية الذي أعدته وزارة المالية تعمدت فيه تكثيف الضباب حول جوهر المشكلة بقصد التعمية عن المشكلة وآثارها الغبار حول القضايا المطروحة، مضيفة: بهدف التورية على الهدر العام وتحييف موارد الدولة وقوات العائدات على الخزينة العامة. وأوضحت المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هويتها أن الوزارة تعمدت في مشروع القانون ذر الرماد في عيون المواطنين لزيادة اللبيلة والإيمان في الاستمرار بالطروحات التي غفلت عن خطورتها، ما يؤدي إلى عرقلة حياة المواطنين من جهة وخلق بيئة استثمارية غير مشجعة من جهة ثانية ولاسيما في هذه المرحلة قبل الشروع بإعادة الإعمار.

ما يدل على أن الوزارة تستمر بسياسة الهروب إلى الأمام وذلك بشرحها من خلال الرد الذي أرسلته إلى «الوطن» الذي نشر يوم الأربعاء لقانون البيوع العقارية رقم ٤١ الصادر في عام ٢٠٠٥، ما يعتبر هذا استهزاء بالشارع السوري وكأنها تريد إيصال رسالة على أن هناك جهلاً أو عدم علم به علماً أنه مضى على نفاذه أكثر من أحد عشر عاماً!

والحديث اليوم ليس على عدالة القانون رقم ٤١ وإنما على مشروع البيوع العقارية المقترح الذي لا يمكن تطبيقه بعدالة على أرض الواقع لأن مسح الجمهورية العربية السورية عقارياً في هذه الظروف غير ممكن مهما وضعت معايير لأسس تقدير القيم الراضجة.

وتابعت المصادر قائلة: كما أن آلية تنفيذ هذا المشروع ستتم عبر عدة لجان وستعتمد مهما حاولت توخي الحذر على التقدير الجزائي لتعذر القيام بالمسح الميداني الحقيقي على الأرض، مشيرة إلى أن أسعار العقارات متغيرة لأنها تتأثر بعدة عوامل منها الاستقرار الأمني وسعر الصرف كما أن بعدها أو قريباً من مراكز المدن يلعب دوراً في ذلك، إضافة إلى الخدمات والطرق وحالة الرواج أو الكساد الاقتصادي باعتبار أن العقارات تعتبر دائماً ملاذاً آمناً ومضموناً وغيرها من العوامل التي يصعب حصرها. وبادعت الوزارة عن مشروعها الجديد بقولها إنه لا يتضمن فرض ضرائب جديدة وإنما تصويب للضرائب المفروضة بموجب القانون ٤١ إلا أن هذا الكلام اعتبرته المصادر غير صحيح بالمطلق لأن المشروع الجديد نسف كلياً القانون

ناقشت تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية إلى النصف

الحكومة تخصص ملياري ليرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر

إهنا غانم

التأكيد على تكثيف اللقاءات الميدانية مع العمال

ليعكس الصورة المتنوعة والحقيقية للاقتصاد السوري.

مؤكداً أنه من المتوقع أن يعكس هذا على زيادة الصادرات لأن تخفيض الرسوم الجمركية يعني تقليل التكلفة وبالتالي تحقيق فرصة تنافسية تستطيع المنتجات الصناعية السورية منافسة البضائع الأخرى الأمر الذي سوف يعكس على تقليل استيراد المواد الجاهزة ومن ثم فإن صدور قرار كهذا سوف يكون له أثر إيجابي في الصناعة المحلية بما يساعد تطوير عجلة الاقتصاد الوطني.

وفي إطار خطة الحكومة للتوسع بالعملياتية التنموية وإطلاق المشروعات متناهية الصغر التي تشكل دعماً إضافياً للأسرة السورية في مختلف المحافظات، أطلق مجلس الوزراء الدفعة الأولى للقروض التمولية الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر بمبلغ أولي بقيمة ملياري ليرة سورية، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مهتمتها تقديم المقترحات حول الآلية التي سيتم من خلالها منح هذه القروض لأصحاب الفعاليات والمنشآت المتناهية الصغر خلال فترة وجيزة وأى تقريباً أسبوع ومن ثم هذا من شأنه أن يعطي الإمكانية بتشغيل العديد من اليد العاملة في المناطق الراضجة والأرياف.

وفي سياق متصل ونظراً للظروف الراضجة التي تمر بها سورية والتي حالت دون تقدم بعض الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى المفاضلات التي تلتها الجامعات ولتمكينهم من إكمال دراستهم الجامعية بعد انتهاء خدمة العلم ناقش المجلس مشروع مرسوم بتعديل المادة ١١٥ من المرسوم رقم ٢٥٠ للعام ٢٠٠٦ المتعلق بالخطة تطويرية لعمل المؤسسة العامة للإسكان لمعالجة تراكمات الاكتتاب السابقة وفق برنامج زمني محدد وأن تتجه المؤسسة للعمل وفق عقلية المطور العقاري لتغدو ذراعاً حكومية قوية في تنفيذ خطة الدولة الإسكانية على أن تحدد المؤسسة الآليات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة سواء بالشراكة مع القطاع الخاص أم مع البنوك الممولة للإراض العقاري.

كما أكد مجلس الوزراء على الوزارات أهمية التواصل مع الفعاليات الاقتصادية وشركائها من القطاع الخاص لتعزيز وتوسيع دائرة المشاركة في معرض دمشق الدولي

٥٠ بالمئة من أضرار الاقتصاد السوري نتيجة العقوبات الأحادية المفروضة على البلاد

دراسة حديثة: عمل حكومات الأزمة لم يكن في جانب كبير منه موفقاً ولا مفهوماً

٧٠ بالمئة من الاقتصاد حالياً لسوق الظل استفحال ظاهرة الفساد داخل الأجهزة البيروقراطية

محمد منار حميجو

الاستيراد من دون ضوابط وقيود، مؤكدة أنها غضت الطرف عن تشكل سوق موازية «سوق اقتصاد الظل» ما أدى إلى أنها سيطرت على ٧٠ بالمئة من الاقتصاد.

ورأت الدراسة أن الحكومات اعتمدت على قوى وفعاليات اقتصادية جديدة في تجاوز التحديات بلا هوية ولا ثقافة اقتصادية وطنية متماسكة وصلبة، معتبرة أن الحكومات استسلمت لمسألة العجز وانتجرت نحو الاعتماد على الـ ID لإستدامة عبر خطوط ائتمانية على حين هناك مئات المليارات التي تعود للدولة تضاعف عبر قروض متعترفة لدى متعاملين على أرض الـ بلد أو من خلال مستأجري أملاك عامة أو مستثمرتها.

وأشارت الدراسة إلى أن سياسة الحكومات قامت على دؤلة غير معلنة للاقتصاد وليس عبر التداول العنلي بالدولار وهذا ما أدى إلى غرض النظر عن عملية التسعير بالدولار سواء كانت صغيرة أم كبيرة مستوردة وغير مستوردة وبسيطة أم نهائية على أساس تقلبات سعر صرف الدولار الذي كانت توجهه سياسة سعر الصرف وإدارة القطع الأجنبي.

وأكدت الدراسة أن هناك استفحالاً في ظاهرة الفساد داخل الأجهزة البيروقراطية الخارجية والتي كانت للعقوبات دور كبير في انتعاشها. وأكدت الدراسة أن العقوبات نجحت من الناحية الاقتصادية إلا أنها فشلت من الناحية السياسية، موضحة أن حدثت نتيجة العقوبات خلل كبير بين حجم الطلب



٩٥٣ مليار ليرة ودائع في

«التجاري» أكثر من نصفها للحكومة

مسؤول في المصرف

«الوطن»: لا قروض جديدة..

بانتظار تعليمات مجلس النقد

عبدالهادي شباط

بين مدير عام المصرف التجاري السوري

فراس السلمان لـ«الوطن» أن حركة الودائع تطورت بين ستة الأساس ٢٠١٠ والربع الأول لسنة ٢٠١٧ في ظروف استثنائية

غير طبيعية تراكمت مع الحرب على سورية، ووصلت إلى نحو ٥٦١ مليار ليرة سورية لختلف أنواع الودائع، وبنسبة زيادة ١٤٣٪، في ظل متغيرات متعددة فرضتها طبيعة الحرب على سورية، مع

إغفال ارتفاع قيم القطع الأجنبي على حجم الودائع ومعدلات التضخم والتي بكل تأكيد ستخفف هذه النسبة.

وحسب بيانات المصرف حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري (حصلت «الوطن» على نسخة منها) بلغت الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص ٤٠٦,٤ مليارات ليرة بعد أن كانت ١٩٥,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، على حين سجلت ودايح تحت الطلب للقطاع العام ٤٨٩,٩ مليار ليرة مقابل

١٩٧,١ مليار ليرة في العام ٢٠١٠ ليكون مجموع الودائع ٩٥٣,٥ مليار ليرة مقابل ٣٩٢,٨ مليار ليرة في ٢٠١٠.

كما أظهرت البيانات أن حجم إجمالي التسهيلات حتى نهاية الربع الأول ٢٠١٧ بلغت نحو ٤٨٥,٣ مليار ليرة سورية، وإجمالي ديون القطاع العام ٥,٥ مليارات ليرة سورية.

وبين المدير العام أن المصرف حافظ على نسبة سيولة مرتفعة تقية مخاطر مفاجآت الأزمة ومن ثم قدرته بالوفاء بكل الالتزامات العادية أم طارئة، إذ إن نسبة السيولة الحالية وجميع العملات تتجاوز ٥٠٪.

منوياً بأن المصرف استطاع تحقيق التوازن بين الودائع والتسهيلات الائتمانية على الرغم من انخفاضها من خلال إدارة المخاطر الائتمانية، ما يعزز من قدرته للواءمة بين المتاح والمطلوب لتجاوز أي صعوبات لجهة الاستمرارية بتقديم مختلف خدماتها، وأن المصرف استطاع تمويل مختلف مؤسسات الدولة المعنية بتأمين السلع الأساسية.

كما نفى مصدر مسؤول في المصرف لـ«الوطن» إطلاق أي نوع من القروض وأن المصرف ينتظر تعليمات مجلس النقد والتسليف حول آلية جديدة للإقراض

ويأتي ذلك بعد ما تم تداوله مؤخراً حول إطلاق المصرف لقرض خاص بشراء السيارات.